أغسطس
2017

العلاقة ما بين المراكز البحثية وصناع القرار في ليبيا

المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات

خلاصة حلقة نقاشية

www.loopsresearch.org

info@loopsresearch.com

المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات
Libyan Organization Of Policies & Strategies

خلاصة حلقة نقاشية بعنوان "العلاقة مابين المراكز البحثية وصناع القرارفي ليبيا"

الورقات الافتتاحية من إعداد:

محمد صالح تنتوش: المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.

علاء بلال: المركز الوطني لدعم القرار.

الخلاصة من إعداد:

المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات

المقدمة

مما لا شك فيه أن صنّاع القرار في أي بلدٍ كان في العالم يحتاجون دائماً للإحاطة بحيثيات القرار قبل البث فيه من حيث توفر المعلومات والدراسات والأبحاث المساعدة على صياغة قرار سليم، وتكمن أهمية المراكز البحثية بالإضافة إلى ذلك في نشر ثقافة الدراسة المتأنية والنقاش العلمي في قضايا السياسات العامة بشكل موضوعي بعيدا عن أي مؤثرات خارجية، وتمنح الفرصة للأكاديميين والمثقفين والمهتمين بشكل عام للحصول على قراءة موضوعية للأحداث المهمة.

ورغم ذلك لازال دور المؤسسات البحثية في ليبيا في غير موضعه الطبيعي مقارنة بالعالم المتقدم حيث إن هناك مشكلة في العلاقة ما بين صناع القرار وهذه المراكز البحثية حتى الحكومية منها، كما لا يزال الاهتمام بها من جانب المثقفين بشكل عام ضعيفا إلى حد ما.

ولأهمية الموضوع عقدت المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات خلال شهر أغسطس 2017 وبمشاركة مجموعة من المراكز البحثية الحكومية وعلى رأسها المركز الوطني لدعم القرار وبمشاركة مجموعة أخرى من المراكز البحثية غير الحكومية؛ حلقة نقاش حول "العلاقة ما بين المراكز البحثية وصناع القرار في ليبيا ".

هذه الورقة عبارة عن خلاصة لما دار في الحلقة من نقاش وآراء مختلفة للمشاركين بالإضافة إلى ما تضمنته الورقات الافتتاحية المبسطة لكل محور من محاور النقاش.

تمهيد

تعريف مراكز الأبحاث و الدراسات

تعرف مراكز الأبحاث بأنها: "مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار، والتي تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية بهدف تمكين صانعي القرار من صياغة سياسات رشيدة حول قضايا السياسة العامة ".

ولقد عرّفتها الموسوعة المجانية ويكيبيديا بأنها " أيّ منظمة أو مؤسسة تدعي أنها مركز للأبحاث والدراسات، أو مركز للتحليلات حول المسائل العامة والمهمة " وتعرفها مؤسسة راند للأبحاث بأنها "تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة. وهي تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية أو ما يتعلق بالتسلح"[1].

كما يعرفها هوارد ويارد (أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا وأستاذ باحث في مركز "ودورو ويلسون" في واشنطن) بأنها عبارة عن "مراكز للبحث والتعليم ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مساقات دراسية؛ بل هي مؤسسات غير ربحية وإن كانت تملك "منتجا" وهو الأبحاث. هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة العامة، والدفاع والأمن والخارجية. كما لا تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل، بقدر مناقشتها والبحث

[1] دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر –المركز العربي للدراسات -خالد وليد محمود – يناير 2013

فيها بشكل عميق ولفت انتباه الجمهور لها " وينتهي هوارد بالقول "إن هذه المراكز هي مؤسسات بحثية هدفها الأساسي توفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة والتأثير في القضايا الساخنة التي تهم الناس"[2].

تشترك كل التعريفات أعلاه في أن "الثينك تانكس" منظمة أو مؤسسة أو معهد أو جماعة أو مركز ويكون مخصصا للقيام بأبحاث ودراسات في مجالات معينة أو عدد من القضايا المعينة، ولم تعد هذه المراكز مقتصرة على تقديم دراسات أكاديمية تحليلية نقدية بل صارت تقدم الاستشارة بشكل مباشر لصناع القرار مع اقتراح البدائل[3].

نشأة مراكز الأبحاث والدراسات

يختلف الباحثون في تحديد البداية التاريخية لتأسيس مراكز الأبحاث والدراسات ، فهناك من يحدد نشأتها الأولى في عام 1831 مع تأسيس المعهد الملكي للدراسات الدفاعية في بريطانيا ، وهناك من يربط نشأتها بعام 1884 مع تأسيس الجمعية الفابية البريطانية التي تعنى بدراسة التغيرات الاجتماعية، وبصرف النظر عن البداية التاريخية لنشوء هذه المراكز، فإنه مع مطلع القرن العشرين الماضي تصاعدت حركة تأسيسها، ففي الولايات المتحدة تم تأسيس معهد كارنيجي للسلام الدولي عام 1910 ، ثم معهد بروكينغز عام 1916 ، ومعهد هوفر عام 1918 ، والمكتب الوطني لأبحاث الاقتصاد عام 1920 ،ومعهد غالوب عام 1920 ، ومؤسسة راند عام 1945 بإشراف القوات الجوية الأمريكية ، أما في بريطانيا فتم تأسيس المعهد الملكي للشؤون الدولية عام 1920 ، وفي فرنسا تم تأسيس المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية ، وفي ألمانيا تم تأسيس الأكاديمية الألمانية للسلام عام 1931، وقد استمرت حركة تأسيس هذه المراكز بالتصاعد حتى وصلت ذروتها في عام 1996 بمعدل 150 مركزا يتم تأسيسه سنوياً ، وفي عام 2011 بينت إحصائية أمريكية لمراكز الأبحاث والدراسات أن عددها وصل إلى 6480 مركزا منها فقط 5% في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وتأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية والتأثير في عملية صنع القرار السياسي مراكز الأبحاث الأمريكية (فالمراكز الثلاث الأولى عالميا تعود للولايات المتحدة وهي حسب الترتيب : معهد بروكينغز ، ومؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ، ومجلس العلاقات الخارجية) ، تليها بريطانيا والصين ، ثم ألمانيا وسويسرا والدنمارك وروسيا ودول أوروبا الشرقية و تركيا واستراليا ، أما دور مراكز الأبحاث والدراسات في الشرق الأوسط فمحدود .

[2] المرجع السابق
[3] المرجع السابق.

وفيما يلي بعض الإحصاءات المتعلقة بانتشار المراكز البحثية في العالم:

عدد مراكز الأبحاث في العالم لعام 2011

المنطقة	عدد مراكز الأبحاث	نسبة المراكز للمجموع الكلي في العالم
أفريقا	550	%8
آسيا	1198	%18
آوروبا	1795	%27
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	722	%11
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	329	%6
أمريكا الشمالية	1912	%29
أوقياتوسيا	39	%1
المجموع	6545	100

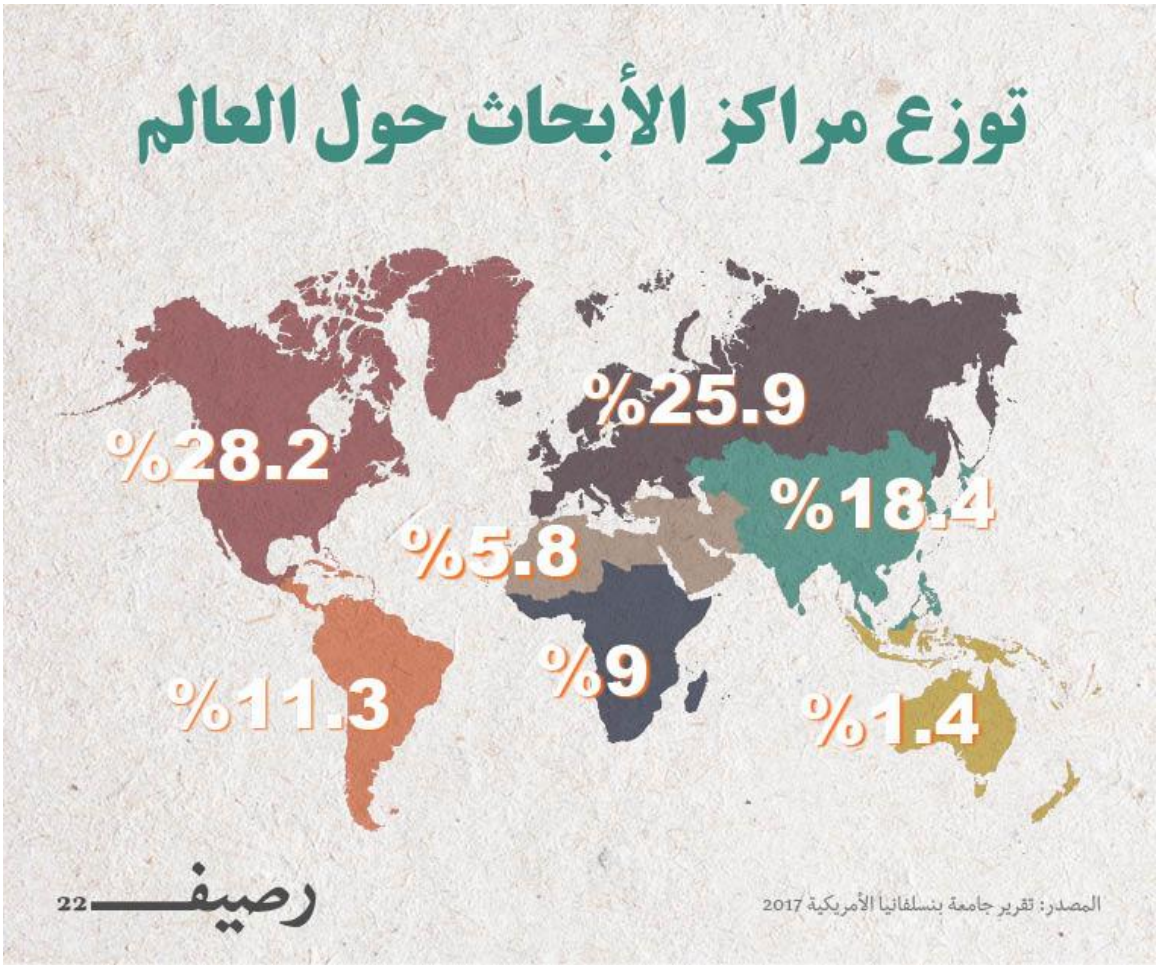

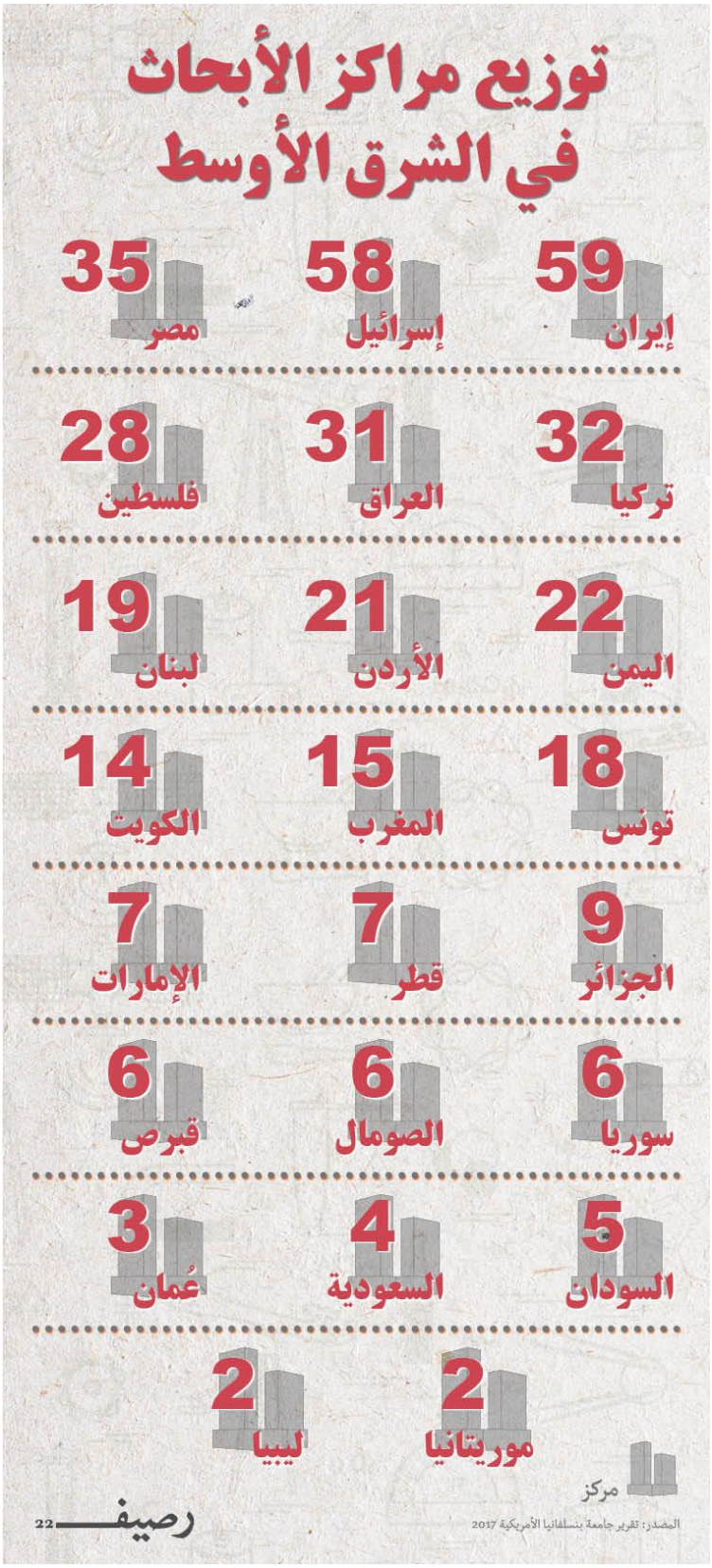
توزيع مراكز الأبحاث
في الشرق الأوسط
59 إيران
58 إسرائيل
35 مصر
32 تركيا
31 العراق
28 فلسطين
22 اليمن
21 الأردن
19 لبنان
18 تونس
15 المغرب
14 الكويت
9 الجزائر
7 قطر
7 الإمارات
6 سوريا
6 الصومال
6 قبرص
5 السودان
4 السعودية
3 عُمان
2 موريتانيا
2 ليبيا
مركز
المصدر: تقرير جامعة بنسلفانيا الأمريكية 2017
رصيف 22

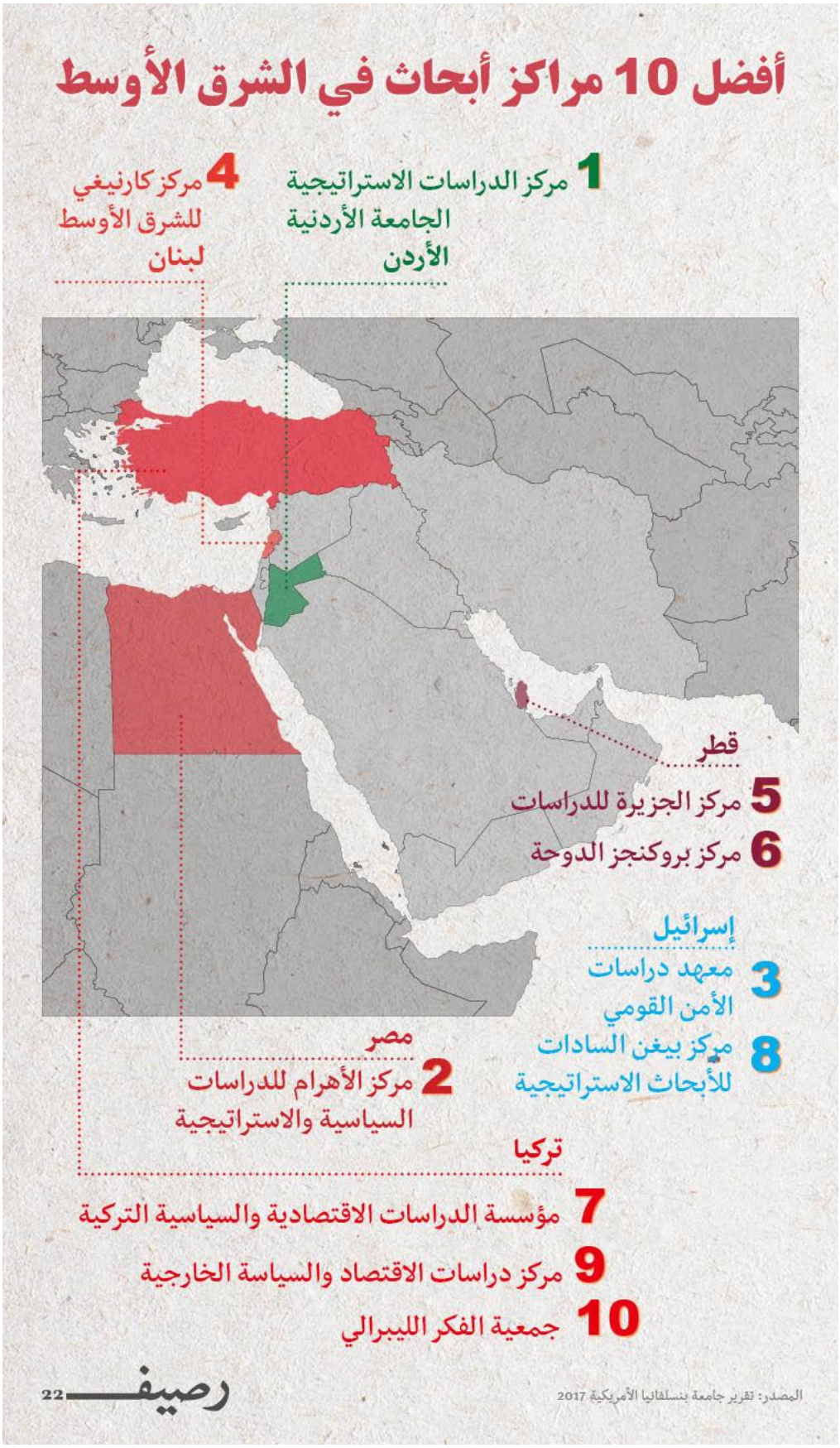
أفضل 10 مراكز أبحاث في الشرق الأوسط
1 مركز الدراسات الاستراتيجية
الجامعة الأردنية
الأردن
4 مركز كارنيغي
للشرق الأوسط
لبنان
قطر
5 مركز الجزيرة للدراسات
6 مركز بروكنجز الدوحة
إسرائيل
3 معهد دراسات
الأمن القومي
8 مركز بيغن السادات
للأبحاث الاستراتيجية
مصر
2 مركز الأهرام للدراسات
السياسية والاستراتيجية
تركيا
7 مؤسسة الدراسات الاقتصادية والسياسية التركية
9 مركز دراسات الاقتصاد والسياسة الخارجية
10 جمعية الفكر الليبرالي
رصيف 22
المصدر: تقرير جامعة بنسلفانيا الأمريكية 2017

أنواع مراكز الأبحاث والدراسات

تنقسم المراكز البحثية إلى:

- مراكز بحثية حكومية.

- مراكز بحثية أكاديمية خاصة.

- مراكز بحثية خاصة سواء ارتبطت بتقديم النفع العام أو تقديم النفع للجهات التي أسستها كالشركات مثلا وهذه كثيرة ومتنوعة.

أهمية مراكز الأبحاث والدراسات

تتضح أهمية مراكز الأبحاث والدراسات من خلال الأدوار المهمة التي تضطلع بها، وتؤثر من خلالها على صانع القرار السياسي والتي تتمثل بما يلي:

1-التفكير للحكومات من خلال تقديم الأفكار الجديدة والرؤى الإبداعية، وترشيد السياسات العامة.

2-الدخول كطرف توفيقي بين الأطراف الحكومية المتنازعة والمختلفة لتقريب وجهات النظر المتباينة حول إعداد سياسة معينة.

3-القيام بالدور الاستشاري للحكومات في القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة وسرعة في الإنجاز والقرار.

4-توفير قاعدة بيانات بحثية لصناع القرار والمسؤولين عند الحاجة.

5-مرافقة خبراء مراكز الأبحاث والدراسات للوفود الرسمية كخبراء في القضايا التي تكون محل نقاش وتفاوض.

6-توفير المواهب من خلال سياسة الباب الدوار بين المراكز البحثية والمناصب العليا في الدولة، ففي كثير من الأحيان يتم اختيار وتكليف بعض خبراء المراكز للعمل في المناصب العليا، والعكس أيضا صحيح، إذ أن كثيرا من المسؤولين عندما يتركون مناصبهم يذهبون للعمل في هذه المراكز كخبراء أو باحثين أو مستشارين في الإدارة العليا أو مجالس الأمناء.

7-لعب دور القناة الإعلامية للمسؤولين الكبار عندما يعتمدون على بعض مراكز الأبحاث المقربة في إرسال رسائل استباقية أو تعابير فورية أو إشارات دبلوماسية غير مباشرة إلى بعض الأطراف حول قضايا أو أزمات معينة.

9-تمثل المراكز البحثية قناة اتصال غير مباشرة أو غير رسمية بين كبار صنّاع القرار في الدولة وبعض الأطراف الخارجية لمعرفة مواقفها وأطروحاتها وآرائها السياسية وطبيعة أدوارها واهتماماتها والاتجاهات الدولية السائدة من خلال المشاركة في أنشطة علمية مشتركة أو دعوة هذه الأطراف إلى الندوات والمؤتمرات التي تعقدها المراكز البحثية.

10-تمثل مراكز الأبحاث مجسات للاستشعار المبكر واستقراء المستقبل من خلال دورها في الاستشراف المستقبلي لمساعدة صنّاع القرار على التخطيط الاستراتيجي للمستقبل.

11-ترشيد أو عقلنة القرار السياسي للمسؤولين وصنّاع القرار، لتقليل احتمالية الخطأ أو الفشل في صنع ورسم السياسة العامة.

12-تشكيل الرأي العام من خلال دورها المعرفي، وقدرتها على التكتل والضغط لمصلحة فئة معينة أو تحقيق سياسة معينة.

ويعتبَر تنظيم المؤتمرات والندوات من أهمّ أدوار مراكز الأبحاث؛ لأنّه يتيح الفرص لصنّاع القرار لتدارس العديد من القضايا مع صنّاع قرار وخبراء آخرين في بيئة غير رسميّة ودون محاضر وبيانات، وبالإضافة إلى ذلك تُفتح قناة اتصال إضافيّة بين صنّاع القرار والمواطنين ممّا يعزّز مدى التفهّم والتفاهم بين الطرفين وهذه ميزة مهمّة في العصر الراهن حينما يفهم الشعب تفكير صاحب القرار.

التجربة الأمريكية

ما السر في نجاح مراكز الأبحاث في دولة متقدمة كالولايات المتحدة؟

إن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في أهمية وتأثير وفاعلية مراكز الأبحاث على مستوى العالم، فما هي أسباب نجاح مراكز الأبحاث والدراسات في هذه الدولة؟

يكمن سر نجاح مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية في الآتي:

- الطبيعة اللامركزية للنظام السياسي الأمريكي.

- غياب الانضباط الحزبي الصارم، مما يفسح مجال الحرية للعمل الموضوعي الرصين من قبل المراكز البحثية.

- التبرعات المالية الواسعة للمؤسسات الخيرية والشركات الخاصة والتي تصب في مصلحة المراكز البحثية، حيث يشكل التمويل مصدر حياة مراكز الأبحاث والدراسات الذي يمنحها التفوق والاستمرارية.

- قوة العلاقات الشخصية التي تربط مراكز الأبحاث والعاملين فيها بصانع القرار الأمريكي، مما يدل على تطور الثقافة السياسية للنخبة السياسية الأمريكية على الأقل.

- احترام الآراء والأفكار التي تخرج من رحم هذه المراكز من قبل صناع القرار في أمريكا، لذا فإن الأبحاث والدراسات التي تخرج من هذه المراكز تجد طريقها إلى صناع القرار.

عوامل ضعف مراكز الأبحاث والدراسات في الدول العربية

إن مراكز الأبحاث في البلدان العربية تعاني جميعها من ضعف كبير وذلك لأسباب عدة منها:

- **مشكلة التمويل** بسبب ضعف الإنفاق الحكومي والقطاع الخاص على حد سواء في الاستثمار في التعليم والبحث العلمي ، مما يخلق مشكلة لهذه المراكز في الاستمرارية في الإبداع والابتكار وإنتاج الأفكار الجديدة ، ويكفي للدلالة على حجم هذه المشكلة أن نعرف أن البلدان العربية مجتمعة خصصت 0,3 % من ناتجها الوطني الإجمالي للبحث والتطوير في عام 2003 ، وهي نسبة متواضعة جدا إذا قيست بمقدار ما تخصصه الدول المتقدمة والتي تتراوح بين 1 إلى 3 % من الناتج الوطني الإجمالي أو ما تخصصه إسرائيل والبالغة 4 % من الناتج الوطني ، ومن المخرجات الناتجة عن ضعف التمويل والإنفاق على البحث العلمي في البلدان العربية هو نسبة البحوث المنجزة إلى عدد السكان ففي إسرائيل على سبيل المثال هناك 12 بحثا لكل عشرة آلاف مواطن ، في حين هناك ثلث بحث لكل عشرة آلاف مواطن عربي .

- **ضعف ثقافة التفكير المنهجي** لدى كثير من المسؤولين وصنّاع القرار في الإدارات العليا، ونظرتهم إلى مراكز الأبحاث على أنها إنفاق هامشي ونشاط ترفي بقصد الوجاهة الاجتماعية والإقليمية والدولية.

- **تبعية أغلب مراكز الأبحاث للحكومات** وخضوعها لتوجيهها بسبب ضعف مساهمة القطاع الخاص، مما ينعكس على موضوعية واستقلالية عمل المراكز.

- **طبيعة النظام السياسي** في البلدان العربية، حيث يتسم بالاستبدادية والشخصانية، وعدم الاعتراف بالدور الاستشاري الرائد لهذه المراكز، فالأنظمة السياسية لا تقبل الأفكار الجديدة القادمة من خارج محيط الإشراف والإدارة المباشرة للمسؤولين وصنّاع القرار.

- **غياب المؤشرات العلمية** لقياس أداء ومهنية مراكز الأبحاث والدراسات.

- **ضعف القدرات والإمكانات التسويقية** للإنتاج المعرفي والنشر العلمي.

-**هجرة العقول والكفاءات** ، حيث تساهم الدول العربية بـ31% من هجرة الكفاءات من الدول النامية ككل، ونحو 50% من الأطباء و23% من المهندسين ، وأن 15% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون متوجهين إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا بوجه خاص، وبات نحو 75%من الكفاءات العلمية العربية مهاجرة إلى ثلاث دول غربية بالتحديد وهي :بريطانيا وأمريكا وكندا، فالدول الغربية هي الرابح الأكبر من هجرة ما لا يقل عن 450 ألفًا من العقول العربية، وتقدر خسائر الدول العربية من هذه الظاهرة بما لا يقل عن 200 مليار دولار.

علاقة مراكز البحوث والدراسات بصنع القرار

هناك مجموعة من التساؤلات التي تستحق التوقف عندها إذا تم مناقشة دور مراكز البحوث والدراسات في عملية صنع القرار.

هل دور مراكز البحوث والدراسات محصور في مرحلة معينة من مراحل صنع القرار؟ وهل لمراكز البحوث والدراسات دور في مرحلة ما بعد اتخاذ القرار؟ وهل هناك آلية معينة للتعامل مع مراكز البحوث والدراسات من قبل أجهزة الحكومة المختلفة؟

ويمكن من وجهة نظرنا أن تساهم مراكز البحوث والدراسات في عملية صنع القرار في ثلاثة مستويات:

- **مرحلة الإعداد للقرار:** التي تتمثل في مساهمة المراكز في صنع البدائل المختلفة، وتوفير المعلومات وتبويبها وتفسيرها.
- **مرحلة تقييم القرار:** أي تقديم دراسات حول التغذية العكسية وتلقي التقارير وردود الأفعال والنتائج، ويشمل إجراءات القرار من حيث جهة اتخاذ القرار والآثار الناجمة عن القرار ومدى توافر المعلومات ومدى الحاجة للقرار وأهميته.
- **مرحلة تعديل القرار:** أي تقديم دراسة حول الثغرات والأخطاء التي يمكن أن يتم اكتشافها فيما بعد وتقتضي التدخل لمعالجتها.

إذاً من كل ما تقدم ما هي العلاقة التي يجب أن تكون قائمة فعلياً بين المراكز البحثية وصنّاع القرار، فمن المتوجب بأن تكون المراكز البحثية مرجعية وأساسا سليما لصياغة قرارات صحيحة، فلكي يتحقق ذلك لا بد من توفر الآتي:

- ربط جميع مراكز الأبحاث والدراسات على كافة تخصصاتها بدوائر صنع القرار بشكل فعلي من خلال إعداد منظومات خاصة بالبحوث والدراسات كلٌ حسب تخصصه ترتبط إلكترونياً بالوزارات المختلفة، يتم من خلالها متابعة المختنقات والمعضلات التي تواجه صانع القرار وتقديم النصح بشكل مباشر حول مشاريع القرارات والقوانين.
- أن تقوم الحكومة ممثلةً في رئاستها بدعم مراكز الأبحاث مادياً وتقديم التسهيلات لها واعتبارها مراكز ذات أولوية في الاهتمام، ودعمها بالكوادر المؤهلة في مجال البحوث والدراسات وإعداد التقارير من خلال التعاون البنّاء مع المؤسسات الأكاديمية كالجامعات ومراكز الأبحاث العامة والخاصة .
- إشراك المراكز في مناقشة مشروعات القرارات وحتى القوانين المقترحة، وتفعيل حضور المراكز البحثية في بعض اجتماعات الحكومة لإبداء الرأي بشكل مباشر.
- الاهتمام بالمؤتمرات والندوات والورش التي تنفذها المراكز البحثية ورعايتها وأخذ التوصيات الصادرة عنها على محمل الجد .

إن من أكبر أخطاء الحكومة هو عدم إشراك المراكز البحثية في تقديم النصح والمشورة ، وتهميشها بشكل كبير لدرجة أن بعض المراكز البحثية الحكومية أصبحت مجرد هياكل وغطاء لبطالة مقنعة ، فليس هناك أدلة على أن الدولة تسترشد في قراراتها بمخرجات مراكز الأبحاث و الدراسات، كما أن المبادر للعلاقة بين الطرفين يأتي في الغالب من طرف المراكز لا من طرف المؤسسات الحكومية للأسف، وكذلك عدم وجود قنوات اتصال واضحة بين مراكز البحوث وصانعي القرار فقد لا يدرك صنّاع القرار في موضوع ما وجود نتائج مهمة لبحوث جادة في هذا الموضوع، وبالعكس فإن المسؤولين عن مراكز البحوث قد لا تكون لديهم الآليات لتوصيل نتائج هذه البحوث إلى من يهمهم الأمر ، وأن أكثر ما يعرقل عمل الباحث هو صعوبة الحصول على المعلومة خصوصاً عندما تُطلب من المؤسسات الحكومية ، وهذا ما يؤثر على دقة البحوث وجودتها بشكلٍ عام ، لذا فإن صانع القرار يجب أن يدرك تماماً بأن العلاقة بين المراكز البحثية والمؤسسات الحكومية هي علاقة تكاملية وضرورية لنجاح عمل الحكومة بشكلٍ عام.

محاور النقاش

1- العلاقة ما بين المراكز البحثية غير الحكومية وصناع القرار في ليبيا

I. نشأة المراكز البحثية غير الحكومية في ليبيا

يمكن رصد بداية المراكز البحثية غير الحكومية في ليبيا مع انتشار ظاهرة إنشاء مؤسسات المجتمع المدني ما بعد 2011، إذ لم يكن مسموحا قبلها إنشاء مؤسسات مجتمع مدني دون موافقة أمنية تخضع لحسابات الولاءات السياسية ، وبشكل مختلف عن التيار قلة من المجموعات اهتمت بإنشاء مراكز بحثية غير حكومية كمؤسسات مجتمع مدني أو حتى كشركات خاصة في وقت انتشرت فيه الجمعيات الخيرية و العمل الإغاثي الأهلي، إذ لم تكن ثقافة المجتمع المدني متجذرة أساسا في المجتمع فضلا على أن يكون هناك تجدر لفكرة إنشاء المراكز البحثية كما هو موجود في العالم المتقدم ، لذلك فإن عدد المراكز البحثية التي أنشئت منذ سنة 2011 وحتى الآن يعد على الأصابع إذ بدأت نشأة هذه المراكز بشكل خجول وبعدد بسيط سنويا حتى وصلت إلى العدد الموجود حاليا وهو لا يتجاوز ال10-15 مركزا بحثيا غير حكومي حسب القوائم التي نملكها .

II. الإشكاليات التي تواجه المراكز البحثية غير الحكومية في ليبيا

تواجه المؤسسات البحثية غير الحكومية عديد المشكلات:

مشكلة ثقافة التعامل مع المجتمع المدني: فبداية مع مشكلة عدم تجدر ثقافة المجتمع المدني وإنكار وجود أي "منظمات" عدا عن الجانب الإغاثي منها، فإن تعامل العامة وكذلك تعامل المؤسسات الحكومية مع مؤسسات المجتمع المدني لا يزال تحت تأثير الاشتباه في وجود أي مؤسسة غير حكومية، وهي ثقافة زرعها النظام السابق في المجتمع إثر مواجهته لكل أنواع مؤسسات المجتمع المدني غير المسيسة من قبل اللجان الثورية أو غيرها من مؤسسات النظام الأمنية والإدارية.

عدم وجود قانون ينظم عمل المجتمع المدني: من المشاكل التي تعاني منها المراكز البحثية غير الحكومية وهي تعتبر مشكلة عامة أيضا لمؤسسات المجتمع المدني ، والمتمثلة في عدم وجود قانون متكامل ينظم عمل المجتمع المدني يحدد ما عليها من

واجبات وما لها من حقوق، ولم يتم تطوير قوانين مناسبة لعمل مؤسسات المجتمع عدا قانون واحد فضفاض نص عليه الإعلان الدستوري ، لكن الكثير من القوانين التي كانت سارية في عهد النظام السابق لازالت لم تُلغَ حتى الآن ومنها قانون العقوبات الخاص بمنع الأشخاص من حضور أي ندوات أو مؤتمرات خارج ليبيا تتناول الشأن الليبي و قد تصل العقوبات في هذا الجانب إلى حد تنفيذ عقوبة تهمة الخيانة العظمى.

إشكالية التمويل : هناك العديد من المشكلات المتعلقة بتمويل مؤسسات المجتمع المدني خاصة بعد أحداث 2014 التي تسببت في إغلاق الكثير من مؤسسات المجتمع المدني الليبية ومغادرة كل المؤسسات الدولية المانحة تقريبا ، بالإضافة إلى أن ثقافة التمويل المحلي لا زالت مرتبطة بدعم الأعمال الإغاثية وبعد الأعمال الأخرى المحدودة ، هذا فيما يتعلق بالمؤسسات المجتمعة المدني بشكل عام ، والأمر يعتبر أصعب عندما يتم الحديث عن تمويل مؤسسات المجتمع المدني المختصة بالعمل البحثي ، إذ أن ثقافة العمل البحثي غير موجودة محليا بالأساس وبالتالي من الصعب وجود راعٍ أو داعم محلي سواء كانوا أشخاصا أو شركات محلية حكومية أو خاصة ، أما فيما يتعلق بالدعم والتمويل الدولي فيظل محدودا أيضا إذ أن معظم التمويل يخصص لبرامج مثل دعم الديمقراطية و حقوق المرأة و الحكم المحلي حسب ما تقتضيه أولويات كل سنة على مستوى التمويل الدولي ، وقليلا ما يتم تخصيص تمويل للعمل البحثي وحتى في حالة وجود هذا التمويل فإنه يقتصر على أعمال جمع البيانات التي بها الكثير من الشبهات خاصة عندما لا تستطيع المؤسسات البحثية الوصول إلى هذه البيانات بعد تجميعها ، بالإضافة إلى أن هناك صعوبة في بعض الأحيان في التوازن ما بين السير على ذات أهداف وطبيعة برامج الأعمال البحثية التي تخصص لها المنظمات المحلية منحا محددة .

2- العلاقة ما بين المراكز البحثية الحكومية وصناع القرار في ليبيا

I. نشأة المراكز البحثية الحكومية في ليبيا

على عكس المراكز البحثية غير الحكومية فإن نشأة المراكز البحثية الحكومية كانت قديمة للغاية إذ يشير بعض الخبراء إلى أنها تعود إلى 40-50 سنة مضت، ومع الوقت أصبح عدد المراكز البحثية الحكومية في تزايد كبير حتى أن معظم القطاعات الحكومية تقريبا بها مراكز بحثية مرفقة بها مثل مركز بحوث الشؤون الاجتماعية ومركز بحوث الطاقة المتجددة ومعهد التخطيط الوطني ومعهد البحوث الصناعية وغيرها بالإضافة إلى وجود مراكز بحثية حكومية قائمة ومستقلة بذاتها لعل أشهرها مجلس التخطيط الوطني ومجلس التطوير الاقتصادي.

II. الإشكاليات التي تواجه المراكز البحثية الحكومية في ليبيا

كما تم التوضيح سابقا فإن وجود المراكز البحثية الحكومية قديم جدا في المنظومة الليبية، إذ أن معظم القطاعات الحكومية تقريبا بها مؤسسات بحثية تابعة ، لكن المراكز البحثية الحكومية أصبحت وسيلة لتوظيف موارد بشرية من غير المختصين و مخزنا للبطالة المقنعة التي يتكدس فيها الكادر الوظيفي دون القيام بأداء حقيقي وفعّال ، في حين أنه لا

حاجة لكل هذا الكادر الوظيفي في هذه المراكز البحثية إذ أن هناك طرقا أخرى يمكن أن تساعد المراكز البحثية الحكومية على أداء عملها مثل تخصيص مكافآت لمتعاونين عند الحاجة أو تكليف مراكز بحثية غير حكومية أو شركات متخصصة في بعض جوانب البحوث والدراسات التي تعدّها وهو ما يجعلها أقل حملا على الميزانية العامة لهذه المراكز ، وفي حين تملك بعض المراكز الكثير من المعامل و المختبرات فإنها تفتقد إلى الموارد البشرية ذات الكفاءة لتشغيلها بالشكل المطلوب فضلا عن توقف الكثير من أجهزة هذه المختبرات والمعامل نتيجة أعطال بسيطة ، وحتى في الحالات التي تعمل بها هذه المختبرات وفي حالة وجود الكادر الوظيفي المطلوب فإن العينات التي يتم اختبارها في هذه المختبرات قليلة بحجم الإنفاق على تجهيزها في حين ينبغي أن تكون هناك حلول أخرى مثل الاستعانة بمختبرات خارجية عند الضرورة وبتكلفة أقل من تكلفة تجهيز مثل هذه المختبرات وتشغيلها وصيانتها.

لا تتوقف مشكلة المراكز البحثية الحكومية عند هذا الحد فالكثير من المراكز الحكومية البحثية المهمة مثل "المركز الوطني لدعم القرار" تعاني من تهميش صناع القرار لها ، حيث أن المرتبات المخصصة لموظفيها تعتبر بسيطة جدا ، وبالتالي اجتمعت إشكاليتان في المراكز البحثية الحكومية في هذا الجانب هما عدم التفريق في توظيف الأشخاص بين أصحاب الكفاءة من غيرهم وبالتالي ظلم أصحاب الكفاءة حيث لا يتم الاهتمام بمستوى مرتباتهم وقيمتها نظرا لاعتبار صناع القرار هذه المراكز وكأنها مراكز توظيف تحول الأشخاص من حالة البطالة دون عمل إلى حالة البطالة المقنعة.

وتزيد المشكلات سوءًا بفعل آثار الانقسام السياسي التي توقف على إثرها الصرف على بنود ميزانيات القطاعات الحكومية عدا بنود المرتبات والتسيير بل وفي بعض الأحيان هناك صعوبة كبيرة حتى في توفير احتياجات من البند الثاني "المصروفات التسييرية " وبالتالي هناك صعوبة في القيام بالعمل الاعتيادي اليومي فضلا على أن يكون هناك نشاطات أخرى ودراسات كبيرة الحجم تدخل مصروفاتها ضمن بنود الصرف الأخرى .

إن جميع هذه المشكلات ترجع في جزء كبير منها إلى إشكاليات تعامل صناع القرار مع المراكز البحثية سواء الحكومية أو غير الحكومية والتي نوردها في الفقرة التالية.

III. طبيعة العلاقة ما بين المراكز البحثية الحكومية وصناع القرار في ليبيا

إن معظم المشكلات التي تواجهها المراكز البحثية سواء الحكومية منها أو غير الحكومية يمكن التعامل معها بمجموعة من الإصلاحات التنفيذية فور وجود عاملين مهمين هما تغيير ثقافة المجتمع في التعامل مع هذه المؤسسات و إحساس صانع القرار بأهمية المخرجات التي تقدمها هذه المؤسسات والتعامل معها بجدية ، ويمكن للعامل الأخير أن يغير من واقع المراكز البحثية الحكومية خصوصا ، لكن أن تواجه المراكز البحثية سواء الحكومية منها أو غير الحكومية كل هذه العراقيل ثم لا تجد من يستمع أو يهتم بمخرجاتها فإن الأمر يعد محبطا للغاية وكثيرا ما يتسبب في غياب الحافز والكسل والخمول في المؤسسات البحثية الحكومية وتوقف المؤسسات البحثية غير الحكومية عن العمل.

طوال فترة الحكم السابق كان القرار فرديا في معظمه ولا يعتمد على خطط وقراءات علمية للواقع وهو أمر مفهوم في إطار عمل الدكتاتوريات كتلك التي كانت موجودة هنا في ليبيا ، بالتالي لم يكن وجود عمل المؤسسات البحثية الحكومية رغم

العمل الكبير الذي تقوم به وحجم الدراسات والخطط التي قامت بإعدادها؛ سوى مؤسسات للزينة في أغلب الأحوال بالنسبة لقائد النظام السابق و معظم القيادات العليا الأخرى في ذلك النظام يمكن التأكد من هذا الأمر عند الاطلاع على الكثير من الدراسات التي أعدتها مؤسسات بحثية حكومية عريقة مثل مجلس التخطيط العام ومجلسي التخطيط الوطني و التطوير الاقتصادي فيما بعد وكذلك مركز البحوث الصناعية لكن عند مراجعة القرارات التي اتخذت طوال فترة الحكم السابق ستكتشف أنه نادرا ما يتم الاعتماد على هذه الدراسات.

المشكلة الأكبر أن ذات العملية استمرت ما بعد 2011 ، فالقرارات إجمالا لم تعتمد على قراءة متأنية للأحداث أو على الخطط و تقديرات الموقف التي أعدتها ويمكن أن تعدها المراكز البحثية عموما ، فاعتمد القرار طوال السنوات الماضية على رد الفعل المتأخر وعلى الاستجابة لتأثير المؤسسات الإعلامية حتى أصبح ما تنقله هذه المؤسسات و ما يتداول على مواقع التواصل الاجتماعي هو المتحكم في عملية اتخاذ القرار وبالتالي فإن ما يصدر عن المسؤولين هو رد فعل لما يتداول في التلفاز أو على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي ويروج له بأنه رأي الشارع الحقيقي دون الرجوع إلى الطرق العلمية في عملية استطلاع الآراء أو دراسة الموقف وإعداد الخطط والورقات المختصرة السريعة التي تتعلق باتخاذ القرارات العاجلة والتي يمكن أن يعدها خبراء المراكز البحثية .

لقد انعكست آليات اتخاذ القرار على المستوى الحكومي بدورها على ثقافة الشارع ، فثقافة السوق على سبيل المثال لم تعتمد على دراسات السوق التي يمكن أن تقوم بها المراكز البحثية غير الحكومية وبعض الشركات الخاصة ، وذلك نظرا لعدم وجود منافسة حقيقية في السوق من الأساس إذ يعتمد هذا السوق على حركة الاستيراد من الخارج والتسويق في الداخل ولا يوجد منافسة في جوانب السوق المهمة مثل الصناعة أو تقديم الخدمات أو غيرها ، وفي كل الأحوال فإن زبائن هذا السوق أصبحوا غير مهتمين بمتغيرات السوق أو حجم المنافسة فيه إذ أنهم وفي كل الأحوال يتوجهون لهذا السوق لغرض الحصول على الاحتياجات الأساسية وبالتالي لا يهمهم كيف يتم التعامل معهم من قبل موفر السلعة أو الخدمة ، وبالتالي تتكامل العملية فلا عروض خاصة أو اهتمام بما يطلبه الزبون أو ما يثير انتباهه واهتمامه تقدم من قبل موفر السلعة أو الخدمة ولا اهتمام من الزبون بهذه الأشياء إلا نادرا.

تعتمد الشركات الخاصة الكبرى على عطاءات القطاع الحكومي بالتالي فإن القطاع الحكومي يعتبر الزبون الأول لهذه الشركات سواء كانت شركات تدريب أو مقاولات أو توفير خدمة أو غير ذلك ، نتيجة عدم وجود قطاع خاص متكامل بالمعنى الحقيقي في ظل اقتصاد ريعي يعتمد على النفط ، وهذا بدوره لم يشكل أي تنافس حقيقي بين هذه الشركات التي تظهر الكثير من تقارير ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية أنها تحصلت على عطاءات بمبالغ كبيرة مع جهات حكومية دون المرور على لجان فنية حقيقية لتقييم العروض ، وحتى في حالة وجود مثل هذه اللجان فنادرا ما يتم اختيار العروض الأنسب مقارنة باختيارات بها الكثير من شبهات الفساد والرشوة و الوساطة ، بالتالي تنعدم الحاجة للتعامل مع المراكز البحثية غير الحكومية لإعداد دراسات سوق أو خطط عمل أو غير ذلك مما تستلزمه المنافسة الشفافة في العالم المتقدم

.

ما يمكن تلخيصه هنا أن صانع القرار سواء على مستوى الحكومة الأعلى أو المستويات الإدارية الأقل وصانع القرار في الشركات الخاصة وثقافة السوق كلها تتعامل مع المراكز البحثية غير الحكومية بذات الطريقة من عدم الاهتمام والمبالات وإن اختلفت الأسباب بشكل بسيط.

3- مشكلة توفر المعلومات والبيانات

كثيرا ما تواجه الباحثين مشكلة كبيرة تتعلق بعدم توفر المعلومات والبيانات والإحصائيات بشكل سهل ومباشر سواء عن طريق المواقع الرسمية أو عن طريق إجراءات واضحة ومباشرة مع الجهات ذات العلاقة، هذه المشكلة تواجه بشكل كبير الباحثين المستقلين والمراكز البحثية غير الحكومية، لكن يبدو أن المشكلة تواجه ولو بشكل أقل بعض الشيء المراكز البحثية الحكومية أيضا حسب ما أوضح بعضهم ذلك .

الحق في الوصول إلى المعلومة ومراقبة ومسائلة المسؤولين حق مشروع يكفله القانون في العالم المتقدم ، نحن لم نصل إلى هذه الحالة بعد رغم وجود القانون رقم 4 بشأن المعلومات والتوثيق بالإضافة إلى مجموعة من التشريعات الأخرى والتي تحدث عنها موظفو الهيئة العامة للمعلومات خلال الجلسة ، لكن هناك عدة مشكلات تتعلق بتطبيق القانون من قبل المعنيين به وإهمالا لتنفيذه ، وقد أوضحت أكبر جهة مختصة بهذا الأمر وهي الهيئة العامة للمعلومات أنه ورغم وجود آليات واضحة للحصول على المعلومات من مراكز التوثيق والمعلومات بالقطاعات الحكومية إلا أن هناك تسيبا في التعامل مع هذا الأمر وصل ببعض الوزراء إلى تحويل مراكز التوثيق والمعلومات في وزاراتهم لمجرد مكاتب تابعة ما يوضح عدم اهتمام هؤلاء الوزراء بجانب توثيق ومشاركة المعلومات ، كما أن هناك بعض المشاكل الفنية الأخرى خاصة في القطاعات الكثيرة التفرع مثل الأوقاف ووزارة العمل وغيرها ، حيث أن عملية الحصول على البيانات تعتمد على الأرشفة في الفروع والتي من المفترض أن تصل إلى جهات إدارية أعلى حتى يتم تجميعها في مراكز التوثيق والمعلومات المركزية ومن ثم يتم مشاركتها مع الجهات ذات العلاقة سواء الهيئة العامة للمعلومات أو مكتب المعلومات والتوثيق برئاسة الوزراء أو مصلحة الإحصاء والتعداد أو غيرها ، لكن عدم التزام الفروع بإرسال البيانات بالشكل العلمي المطلوب وفي الوقت المطلوب يسبب إشكالية في أرشفة البيانات ومن ثم تحويلها إلى مراكز المعلومات والتوثيق المركزية ، كما أن الانقسام السياسي تسبب في مشاكل كثيرة تتعلق بالوصول إلى الفروع التابعة لحكومة البيضاء بالمنطقة الشرقية .

بشكل عام فإن عملية أرشفة المعلومة وسهولة الحصول عليها قضية تحتاج إلى العلاج لأن القرار دون تخطيط لا يمكن أن يكون قرارا حكيما والخطط دون أرقام وبيانات حقيقية لا يمكن أن تحاكي وتعكس الواقع.

4- آليات التشبيك بين المراكز البحثية

من خلال ما دار خلال النقاش تبدو الحاجة ملحة للتشبيك ما بين المراكز البحثية وتوحيد جهودها والتنسيق ما بينها سواء من أجل المساهمة في تطوير بعضها البعض أو حتى الضغط على صناع القرار للتعامل بجدية مع المراكز البحثية ومخرجاتها التي من شأنها أن تعالج الكثير من المشاكل والمختنقات التي تمر بها الدولة الليبية في جوانب كثيرة ، العمل الجماعي للمراكز البحثية والتنسيق الجيد في ما بينها من شأنه أن يساهم في حل الكثير من العقبات التي تواجهها المراكز البحثية في ذاتها سواء كانت حكومية أو غير حكومية كما أنه من شأنه تقديم صورة مغايرة عن نوعية العلاقة ما بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني عبر علاقة تكامل وتعاون حقيقي وفعّال .

الخلاصة

ما يمكن أن نستخلصه من الحلقة النقاشية هو أن لدى ليبيا القدرة على تكوين تجربة رائدة مع المراكز البحثية شرط العمل على معالجة مجموعة من الإشكاليات التي تواجهها هذه المراكز والتي على رأسها طريقة تعامل صناع القرار معها حيث إن تغيير هذه الطريقة من شأنه أن ينعكس أيضا على الثقافة العامة لتعامل المجتمع مع المراكز البحثية وبيوت الخبرة.

التوصيات

نتيجة لحلقة النقاش فإن التوصيات كانت متعلقة بشكل مباشر بعمل تنفيذي يمكن أن يقوم به الحضور لا بمطالبات أدبية من صناع القرار بل تم التوصية والاتفاق على العمل على تشكيل شبكة تجمع المراكز البحثية للتنسيق والتعاون فيما بينها وشكلت نتيجة لذلك لجنة تحضيرية ستعمل على نشاط قادم تكون مخرجاته شكلا من أشكال التشبيك والاتحاد ما بين هذه المؤسسات ومبادئ عامة يتفق عليها الجميع.

المراجع:

1- د عمر العبيدلي: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والطاقة، ما هو دور مراكز الأبحاث؟ . https://tinyurl.com/y7jdkcrt

2- أ.م. د. خالد عليوي العرداوي، مدير مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية تدريسي في كلية القانون -جامعة كربلاء.

3- "د. وليد عبد الحي بروفيسور العلاقات الدولية والدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك وجامعة البيت في الأردن: دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني"| 2010-1989 https://tinyurl.com/y95urwox.

4 - على الدين هلال: https://tinyurl.com/yczpofwy.

5- https://tinyurl.com/yc73eaop .

من إصدارات المنظمة

1. تقييم أداء مصلحة الموانئ والنقل البحري في ليبيا.
2. مؤشرات ليبيا خلال شهر ديسمبر 2017 .
3. قضية النازحين في ليبيا .. نظرة عامة .
4. الاقتصاد الليبي.. إلى أين؟؟
5. أهمية دور المنظمات الدولية في دعم الأزمة الإنسانية بليبيا.
6. حصر النازحين.. الواقع والتحديات والإستراتيجيات المستقبلية.
7. الإشكاليات التي تواجه عودة النازحين إلى مناطقهم و سبل حلها.
8. الحالة الليبية - تقرير شهر يناير 2017.
9. الحالة السياسيةالداخلية في ليبيا –شهر يناير 2017.
10. الحالة الاقتصادية في ليبيا –شهر يناير 2017.
11. الحالة السياسية الاجتماعية في ليبيا –شهر يناير 2017.
12. الحالة السياسية الخارجية في ليبيا (دول الطوق) –شهر يناير 2017.
13. الحالة الثقافية في ليبيا- شهر يناير 2017.
14. الحالة الإعلامية في ليبيا –شهر يناير 2017.
15. ملخص توصيات ندوة "النازحون في ليبيا ..تحديات و حلول" .
16. خلاصة حلقة نقاشية بعنوان "المشاريع الصغرى ..الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي".
17. اتجاهات الحرب الأهلية في ليبيا.
18. الحالة الليبية - تقرير شهر فبراير 2017.
19. الحالة الأمنية في ليبيا – شهر فبراير 2017.
20. الحالة الدينية في ليبيا – شهر فبراير 2017.
21. الحالة الاقتصادية في ليبيا – شهر فبراير 2017.

22. الحكم المحلي والخدمات في ليبيا - شهر فبراير 2017.
23. الحالة الاجتماعية في ليبيا – شهر فبراير 2017.
24. القطاعات الحكومية في ليبيا- شهر فبراير 2017.
25. مجلة السياسات و الإستراتيجيات – العدد الأول.
26. القطاعات الحكومية في ليبيا – شهر مارس 2017.
27. الحالة الليبية – تقرير شهر مارس 2017.
28. خلاصة حلقة نقاشية بعنوان "دور الطاقات المتجددة في حل أزمة الكهرباء في ليبيا".
29. الحالة الاقتصادية في ليبيا – شهر مارس 2017.
30. الحالة الاجتماعية في ليبيا – شهر مارس 2017.
31. سياسات الموارد المائية في ليبيا.
32. الحالة الليبية – تقرير شهر أبريل 2017.
33. الأثر النفسي للحرب على المجتمع الليبي.
34. تقييم أداء قطاع الأوقاف في ليبيا.
35. الحالة الليبية – تقرير شهر أمايو 2017.
36. مجلة السياسات والإستراتيجيات - العدد الثاني.
37. الحالة الليبية – تقرير شهر أيونيو 2017.
38. الحالة الاقتصادية في ليبيا – شهر يونيو 2017.
39. القطاعات الحكومية في ليبيا- شهر يونيو 2017.
40. الحكم المحلي والخدمات في ليبيا - شهر يونيو 2017.
41. الحالة الاجتماعية في ليبيا – شهر يونيو 2017.
42. تقييم أداء قطاع الثقافة في ليبيا.

نبذة عن المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات

المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات هي مؤسسة مستقلة، غير ربحية وغير حكومية تأسست في ديسمبر 2014 في طرابلس ليبيا, و تم افتتاح مكتب تمثيلي لها في إسطنبول في يناير 2015 . تقوم المنظمة بإجراء الأبحاث و الدراسات التي تخص قضايا السياسات والإستراتيجيات الحالية والناشئة من أجل الوصول إلى سياسات فعالة و ناجحة وكذلك من أجل تقديم الدعم لصانعي القرار. و تكرس المنظمة جهدها من أجل تحسين أداء المؤسسات الليبية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الليبي. تهدف المنظمة كذلك إلى نشر مفاهيم الجودة والحوكمة والتخطيط الإستراتيجي و ثقافة التميز من أجل تطوير أداء المؤسسات الليبية. و تهدف المنظمة أيضاً إلى تعزيز ونشر المعرفة حول السياسات العامة والإستراتيجيات للحكومة من خلال نشر الإحصاءات والدراسات والتقارير الدورية. تقوم المنظمة كذلك بتنظيم مؤتمرات و ورش عمل و منتديات من أجل النقاش و تبادل الأراء و الأفكار و نشر المعرفة.

عنوان المنظمة

النوفليين – طرابلس – ليـــبيا

هاتف: 00218 21 340 0143

www.loopsresearch.org

inf@loopsresearch.com